أزمة بناء الدولة في إفريقيا: الواقع والرهانات

Crisis of State building in Africa: Reality and bets

طالبة الدكتوراه: نسرين سالم

مخبر العلوم السياسية الجديدة

جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل الجزائر

البريد الالكتروني: nesrinsalem22@gmail.com

ملخص الدراسة:

الدولة الافريقية مازالت تعيش مرحلة البناء والتحول للنظم الديمقراطية لتأسيس دولة القانون استنادا للخصوصية الافريقية، نظرا للتعدد الاثني والثقافي الذي ساهم في إضعاف الانتماء الوطني وبالتالي عرقلة بناء الدولة، التي واجهتها التحديات التي أفرزتها العولمة والسعي إلى الأخذ بنموذج الدول الغربية، بالإضافة إلى التهديدات الأمنية الجديدة التي أثرت في البناء الاجتماعي والسياسي والاستقرار الأمني.

الكلمات المفتاحية: بناء الدولة، افريقيا، التعدد الاثني، العولمة، التهديدات الامنية.

Abstract:

African countries still lives the stage of construction and transformation of democratic system to establish the state of law based on African privacy, given the ethnic and cultural multitude that contributed to the weakness of national belonging thus a blocking of building the state, which faced by the challenges made by globalization and the pursuit to make the model of western countries, in addition the new security threats that have been affected in social and political construction and security stability.

Keywords: Building the state, Africa, ethnic multitude, globalization, security threats.

Résumé:

L'Etat Africain vit toujours le stade de la construction et la transformation des systèmes démocratiques pour établir l'état de la loi en fonction de la vie privée africaine, En raison de la pluralité ethnique et culturelle qui affaiblit l'appartenance nationale ce qui entrave la construction de l'état, qui fait face aux défis faits par la mondialisation et cherche à prendre le modèle des pays occidentaux, en plus des nouvelles menaces de sécurité qui ont affecté sur la construction sociale, politique et la stabilité de la sécurité.

Mots-Clés: Construire l'état, Afrique, la pluralité ethnique, la mondialisation, menaces de sécurité.

مقدمة:

تعتبر عملية بناء الدولة قضية محورية وعملية صعبة كثيرا لانها تعتمد بالاساس على الارادة السياسية القوية من أجل بناء دولة ديمقراطية والخروج من أزمات يمكن ان تواجهها. وقد حظيت مسألة أو إشكالية بناء الدولة في افريقيا باهتمام كبير كإحدى القضايا الكبرى التي تعاني منها دول القارة الافريقية، وذلك بسبب العديد من المشاكل المرتبطة اساسا بالاستعمار الاوروبي، لان الدولة في افريقيا عرفت فترات احتلال طويلة ساهمت بشكل او بآخر في تخلفها وظهور العديد من المشاكل بها، التي ادت بالكثير من دول القارة الى الانهيار ومعاناة البعض الآخر من الفشل الاقتصادي والسياسي، أو بسبب المشاكل الاثنية خاصة وان الدولة في افريقيا تعرف تعدد اثني وثقافي كبير يؤثر على مؤسسات الحكم في الدول الافريقية، بالاضافة الى المشاكل التنموية والامنية.

إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة موضوع أزمة بناء الدولة في افريقيا وتأثير خصوصية الدول الافريقية على عملية بناء الدولة وهو ما يقودنا لطرح الاشكالية التالية: **فيما تتمثل**

انعكاسات التحديات التي تواجه افريقيا على عملية بناء الدولة فيها استنادا للخصوصية الافريقية؟

فرضيات الدراسة:

للاجابة عن الاشكالية نقترح الفرضيات التالية:

- أدى ضعف الانتماء الوطني وولاء المجتمعات في افريقيا لعرقيات واثنيات متعددة الى فشل عملية بناء الدولة في افريقيا.
- طبيعة التحديات التي لم تستوعبها الدول الافريقية وضعف مقدرتها على مواجهتها اثر سلبا على عملية بناء دولة ذات شرعية سياسية في افريقيا.
- يرتبط نجاح بناء الدولة بإفريقيا بمدى قدرة حكوماتها على مواكبة التحولات الامنية والسياسية والاقتصادية التي تعرفها المجتمعات الافريقية في ظل العولمة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مختلف الخصائص التي تتميز بها الدولة في أفريقيا من تعدد اثني وقبلي وغياب الشرعية السياسية، وتأثيرها على عملية بناء الدولة فيها، والوقوف كذلك عند مختلف التحديات التي تعرقل بناء الدولة في أفريقيا.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتوصيف مختلف الخصائص التي تتمتع بها الدولة الافريقية ودراسة تأثيرها على بناء الدولة في افريقيا، ومنهج دراسة الحالة وذلك بالتركيز على مختلف حالات الدول الافريقية التي تواجهها العديد من التحديات. ومن اجل الإلمام بكل جوانب الموضوع تضمنت الدراسة العناصر التالية:

2. خصائص الدولة في افريقيا.

1.2 التعددية الاثنية، الثقافية والقبلية في الدولة الافريقية.

2.2 ضعف الانتماء الوطني.

3.2 الشرعية السياسية للدولة في افريقيا.

3. تحديات بناء الدولة في افريقيا.

1.3 معضلة الدولة الافريقية في ظل العولمة.

2.3 ضعف الاندماج الوطني والجهوي والاقليمي في افريقيا.

3.3 مخاطر محاكاة الحداثة الغربية.

4.3 تأثير التهديدات الأمنية اللاتماثلية في افريقيا والانتقال من عسكرة المجتمع إلى تنمية الأمن.

2. خصائص الدولة في افريقيا.

تتميز دول ومجتمعات القارة الافريقية بوجود العديد من الاثنيات والقبائل، الامر الذي أدى لتنوع وتعدد اللغات واللهجات والثقافات وهو ما ينعكس على عملية بناء الدولة في افريقيا.

1.2 التعددية الاثنية، الثقافية والقبلية في الدولة الافريقية:

قبل التطرق للاثنيات والثقافات المتواجدة في القارة الافريقية نشير الى ان مصطلح الاثنية قد عرف العديد من المدلولات، الا ان معظم المفكرين يتفقون على ان الاثنية تشمل عناصر الانتماء السلالي ومحددات الثقافة المشتركة وبخاصة اللغة والتراث وليس للفرد خيار في انتمائه العرقي لانه يولد بها، اما معظم محددات الثقافة فإنها مكتسبات يمكن أن تتغير وفقا لتطور الحياة العامة (**عبده، باه، 2018، ص.3**)، ومفهوم الاثنية هو مفهوم واسع يشمل الخط المتواصل الذي يبدأ من القبيلة ليصل الى الامة (**نعيمة، زواوي، 2014، ص.46**)، بينما يشير مصطلح العرقيات الى مجموعات كبيرة من الاشخاص الذين يصنفون وفقا لأصل او خلفية عرقية او قبلية او دينية او ثقافية مشتركة **(Erin, Blakkemore, 2019, para.1).**

نشأة الدولة الافريقية الحديثة تعود الى مؤتمر برلين 1884_1885م والذي بموجبه قامت القوى الاستعمارية الاوروبية بتقسيم الحدود دون مشاركة الافريقيين، وهو ما ادى الى تقسيم كثير من الاثنيات بين عدة دول ابرزها: الفولانية والهوسا والماندينج في غرب افريقيا، السواحلية والاورومو والصومالية في شرق افريقيا، الامازيغية في الشمال الافريقي وكذلك بعض الاثنيات في الجنوب والوسط الافريقي (**عبده، باه، 2018، ص. 2**).

انعقد المؤتمر بمشاركة 14 دولة اوروبية من اجل تقاسم النفوذ والاراضي والثروات في افريقيا وبسط السيطرة والحكم على اقاليمها، وتم وضع العديد من الاثنيات والقبائل المتصارعة في اقليم واحد وهو ما أدى فيما بعد الى نشوب صراعات داخلية في العديد من الدول الافريقية التي تعتبر حصيلة هذا التعدد الذي خلفته سياسات الاستعمار الاوروربي (**محمد، العقيد، 2009، ص ص.62–63**).

وقد بلغ عدد سكان القارة لسنة 2018 حوالي 1.2 مليار نسمة موزعين على 55 دولة، ويعد التعدد الاثني واقعا حقيقيا في كل الدول الافريقية كما انه موجود في الكثير من الكيانات السياسية الافريقية القديمة من ممالك وامبراطوريات، و بأخذ عنصر اللغة بوصفه اهم عناصر الاثنية يلاحظ وجود حوالي 1500 الى 2000 لغة في القارة (**عبده، باه، 2018، ص.4**).

وعليه تتميز افريقيا بتعدد في الاثنيات ومن الصعوبة تحديد اعدادها نظرا لعدة اسباب اهمها اشكالية تحديد المفهوم بحد ذاته وتشعب الاثنيات في افريقيا وتنقلها، ويقدر البعض متوسط 53.63 اثنية لكل دولة وهي الاثنيات العابرة للحدود (**عبده، باه، 2018، ص.4–5**).

هذا وتتجلى المشكلات الإثنية في مستويَيْن، الأول يتمثّل في الصراع بين الإثنيات من أجل موارد الحياة ومقدّراتها، والثاني الصراع مع السلطة أو النظام الحاكم بسبب التهميش أو عدم الانصاف وغياب العدالة، وفيما يأتي يوضح (**عبده باه 2018، ص.6–7**) أبرز تلك الصراعات بعد الاستقلال:

– حرب بيافرا في نيجيريا من 1967 إلى 1970: وظهر فيها الطابع الإثني، وبخاصّة إثنية «إيبو» غالبية سكان منطقة بيافرا، وكانت حرباً من أجل الانفصال، تدخلت فيها قوى خارجية بين داعم لحركة الانفصال ومساند للسلطة الفيدرالية، وراح ضحيتها حوالي مليون شخص، هذا بالإضافة إلى ما تعانيه نيجيريا– حتى الآن– من توترات طائفية ومشكلات جهوية.

– الحرب بين العشيرتَيْن: التوتسي والهوتو في رواندا عام 1994: وهي من أبشع الحروب الإثنية في إفريقيا، راح ضحيتها مئات الآلاف من الناس، وسبق أن قامت حروبٌ بينهما في رواندا وبروندي، مثل حروب 1963 و1972 و1988 و1994.

– الصراع بين الأزواديّين– في شمال مالي– والسُّلطة: وزادت حدّة هذا الصراع في الآونة الأخيرة بعد دخول الجماعات الجهادية في شمال مالي.

– الحرب بين الجماعات في إفريقيا الوسطى منذ 2012: وإن كان الطابع الديني ظاهراً فيها بين قوات سيلكا المسلمين وأنتي بالاكا المسيحية، إلا أنّ الطابع الإثني كان ممثّلاً فيها، إذ أصبح الفولانيون وعرب الشوا هدفاً لمقاتلي أنتي بالاكا.

– الحرب في دولة جنوب السودان، بعد الانفصال باستفتاء 2011: وهي حرب تدور منذ 2014 بين معسكر الرئيس سيلفاكير (من إثنية دينكا)، ومعسكر نائب الرئيس السابق رياك مشار (من إثنية نوير).

2.2 ضعف الانتماء الوطني:

يعد ارتباط الشعوب في القارة الافريقية بالدولة ضعيفا للغاية مقارنة مع الروابط القبلية لهذه الشعوب، وعليه الفرد يحدد موقعه في المجتمع بانتمائه لقبيلة معينة وليس بانتمائه للوطن، وضعف الانتماء الوطني هذا يعود لعجز الدولة في خلق كيان سياسي يلبي الحاجيات الاساسية للشعوب الافريقية ويحظى بالقبول من طرفهم، وضعفها كذلك في آداء وظائفها

حيث هناك العديد من الخدمات هي في الاساس مسؤولية الدولة لكن تلبيها قبيلة معينة (**علي، مدوني، 2014، ص.178**).

نأخذ مثالا على ذلك غياب او ضعف الوسائل التي يحتاجها المريض لإسعافه او عدم توفر مستشفيات وقلة الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي فتتحمل القبيلة نفقات العلاج، وعليه هي هنا تقوم بوظائف كان يجب على الدولة القيام بها، ضف الى ذلك أن القبيلة قد تولي اهتماما بالمسائل الامنية وتحاول توفير الامن والاستقرار الى افراد القبيلة الواحدة وتدافع عن حقوقهم وأعراضهم في مقابل ضعف المؤسسات الامنية للدولة أو فشلها وقلتها (**علي، مدوني، 2014، ص.179**).

كما ان الدولة في افريقيا تعاني من الحروب الاهلية والفساد والانهيار الاقتصادي والبنية التحتية الهشة وتفشي الفقر والسيادة الضئيلة او المعدومة للقانون وعدم السيطرة على كل الاراضي التابعة لها، وهو مايعزز دور القبائل في استغلال هذه الثغرات من اجل تلبية احتياجات المواطنين وبالتالي تعزيز الانتماء القبلي على حساب الانتماء الوطني (**عبد الحليم، غازلي، 2014، ص ص.42–43**).

ونتيجة لتعرض معظم دول القارة الافريقية للاستعمار فإن هذا فرض فيما بعد الإبقاء على حكومات يقل ارتباطها بمواطنيها، وهو ما يفسر فشل مؤسسات هذه الحكومات في التعامل مع مواطنيها، حيث ابتكرت أسلوب آخر تتصل فيه مع جزء من شعوبها من خلال اتصال وثيق عبر العلاقات العشائرية وصلة القرابة والانتماء العرقي، وكلها مؤشرات قوية تدل على ضعف مؤسسات الدولة وعجزها عن تقديم بديل وتحويل الولاء من القبيلة أو العشيرة أو العرق إلى ولاء للدولة وتقوية صلة المواطنة (**عبد الحليم، غازلي، 2014،ص.44**).

1.2 الشرعية السياسية للدولة في افريقيا:

إن أي نظام حكم لابد وأن يستند لشرعية سياسية تبرر وجوده من اجل القيام بمهامه حتى تسمح له أن يكون فاعلا في النظام الدولي، وهو المشكل الذي يواجه الدول الافريقية، فالدولة في افريقيا كما تم ذكره سابقا عاجزة عن القيام بمهامها وتتميز بضعف كبير في مؤسساتها واجهزتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالقضاء الافريقي مثلا لا يتمتع بالاستقلالية من خلال سيطرة الجهاز التنفيذي عليه، وكذلك الحال بالنسبة للبرلمان الذي يخدم النواب دون المنتخبين، والأحزاب السياسية هي أحزاب قبلية وطائفية (**علي، مدوني،2014،ص ص.181–182**).

ومنه هذا يعكس ان نموذج الدولة القائم في المجال السياسي الافريقي هو نموذج لدولة فاقدة الشرعية في كافة صورها (الشرعية الدستورية، الايديولوجية، الديمقراطية وشرعية الانجاز والامة والمواطنة)، وهو الوضع الذي يتكرس اكثر من خلال مشهد عدم اكتمال بناء الدولة والحضور القوي للبنية العشائرية والقبلية والطائفية، كونها قائمة في مجتمعات ذات خصوصية تقتضي تحول تعدديتها الى طوائف وعشائر (**هشام، دراجي وامينة، مرزاق، 2018، ص ص.274–275**).

وعليه هذا ما يعكس بدوره اصطدام ظاهرة الديمقراطية في الدول الافريقية مع مسألة الدولة غير الشرعية سهلة التفكك وطبيعة المجتمع التعددي الى طوائف وقبائل وعشائر، وهذه الصفات هي ما يحيل الى عجز الدولة وضعفها وعدم استنادها الى شرعية قوية تمثلها، وعليه لا يمكن لدولة فاقدة في الاصل لشرعية سياسية وعاجزة عن الفصل في هويتها ان تبحث في مجال تطبيق الديمقراطية (**هشام، دراجي وامينة، مرزاق، 2018، ص.275**).

والشرعية القبلية التي تختص بها الدول الافريقية ما يمدها بالقوة والبقاء والاستمرارية هو العامل الخارجي المتمثل في الشرعية الخارجية، وهذه الاخيرة هي ما يشكل الغطاء السياسي للشرعية القبلية وتوفر لها الدعم السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري، وكلا الشرعيتين يضعف سيادة الدولة الافريقية ويؤثر على فعاليتها وضعف مؤسساتها،

وبالتالي وجود تدخل خارجي في شؤون الدولة في افريقيا (**محمد ادم، كلبو، 2006، ص ص.241–242**). كما ان الدعم الخارجي فرض سلطة النخب والكيانات والانظمة التي ظلت على ولاء للمستعمر بتقديم الدعم الخارجي بكافة اشكاله، ويكون التدخل المباشر احيانا لفرض هيمنة قيادة او حزب معين او المساعدة في القيام بانقلاب عسكري على بعض الانظمة التي لا ترغب في بقائها (**محمد، العقيد، 2009، ص.67**).

في هذا الشأن الكثير من الباحثين يطرحون مسألة أو مشكلة بقاء الدولة الافريقية من عدمه أي انهيارها، بمعنى تقويض مؤسسات واجهزة الدولة بما لا يسمح لها بآداء وظائفها من خلال مؤسساتها القائمة في مختلف المجالات، وخاصة الوظائف السيادية وقدرتها على السيطرة التامة على اراضيها وتوفير الامن لأفرادها (**علي، مدوني، 2014، ص ص.183–184**).

ومنه فالتعدد الاثني والثقافي والقبلي في افريقيا قد عزز من الانتماء القبلي على حساب الانتماء الوطني وهو ما يؤدي بدوره لضعف الشرعية السياسية للدولة في افريقيا.

3. المبحث الثاني: تحديات بناء الدولة في افريقيا:

في افريقيا حيث المرض والاستبداد والفقر بالاضافة لمشاكل الاثنيات وعدم الاستقرار، تزداد اشكالات بناء الدولة وشرعية الحكم تعقيدا على ضوء وجود العديد من التحديات والمظاهر التي تبرز فشل عملية بناء الدولة الافريقية التي تستند لشرعية سياسية تعترف بها بقية الدول في النظام الدولي.

1.3 معضلة الدولة الافريقية في ظل العولمة:

تعددت الآراء التي قدمها المفكرون والباحثون حول مفهوم العولمة ورغم انهم لم يتفقوا على تعريف ومفهوم موحد إلا ان اغلب التعاريف تشير الى ان مفهوم العولمة ينصرف الى تلك الثورة التي حدثت في مختلف المجالات، والتطور التكنولوجي الهائل وزيادة الاعتماد

المتبادل بين الدول وتعزيز تنقل السلع والخدمات ورؤوس الاموال (what is globalization and how has the globel economy shaped the united states?2019, para.2).

وتشير التحولات التي فرضتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبروز نظام دولي جديد بأبعاد مختلفة وظهور موجة العولمة إلى التحول في استراتيجيات الدول الكبرى اتجاه القارة الافريقية، فبعد نيل العديد من الدول الافريقية استقلالها قدم لها العديد من الزعماء والقادة الغربيون مساعدات وقروض بشرط التحول نحو التعددية السياسية واقتصاد السوق، اذ ان الدول المانحة والمؤسسات المالية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) قد فرضت شروط قاسية على هذه الدول كإعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي، بمعنى خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة ورفع الدعم عن السلع والخدمات وتخفيض العملة، وهذا يعني اضعاف السيطرة الحكومية على الاقتصاد المحلي (**احمد علي، غالب، 2018، ص ص.98–99**).

لقد عملت هذه الشروط السياسية والاقتصادية على تفكيك مؤسسات الدولة في العديد من الدول الافريقية، وأسهمت سياسات العولمة مثل الخصخصة والإصلاحات الهيكلية وبروز نظام عالمي لحقوق الانسان في التأثير على ولاءات الافراد وانتماءاتهم، وأسفرت كذلك عن فك الارتباط بين المواطنة والرقعة الجغرافية التي يعيش عليها الافراد، كما اثرت زيادة نسبة البطالة الناجمة عن الخصخصة تأثيرا واضحا في ضعف الولاء الوطني (**احمد علي، غالب، 2018، ص.99**).

ليستمر فيما بعد دور الفاعلين الاقتصاديين الدوليين في ممارسة تأثيرهم البارز على الاقتصاد الافريقي التقليدي القائم على الزراعة وتصدير المعادن والخامات، والتي تعتمد على الاستثمارات الخارجية القادمة من الاحتكارات الكبرى للشركات العابرة للقومية حيث التكنولوجيا العالية، وهو ما أفقد غالبية النظم الافريقية لاستقلالية قرارها الاقتصادي والمالي (**بلال ،العيساني، 2016،ص.20**).

وقد يتسبب الاستثمار الخارجي في اشكالات اقتصادية كبيرة في الدول الافريقية كانهيار الاقتصاد او انكماشه في حال الانسحاب المفاجئ لرؤوس الاموال او التركيز على الاستثمارات قصيرة المدى، والتضخم النقدي ورفع اسعار العملات، او الزيادة في حجم الفساد الاداري والمالي في المجتمعات الافريقية (**محمد، المختار، 2009، ص.9**).

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات احدى ادوات الاختراق من حيث تأثيرها على صناع القرار في الدول الافريقية من خلال:

_ ضغطها على بعض الدول الافريقية لانتهاج مواقف معينة.

_ ممارسة الضغط من خلال التهديد بسحب استثمارات الشركة أو الانتقال لدولة اخرى في حال عدم قبول الدولة المضيفة التنازل عن بعض الشروط البيئية أو شروط العمل او النظام الضريبي.

وهي عوامل تشير لتفاقم حالات العجز الداخلي للدول الافريقية، إلى جانب تفشي غياب الديمقراطية والشفافية في الآداء الاقتصادي (**بلال، العيساني، 2016، ص.20**).

كما ان العولمة في جانبها الثقافي قد افرغت الهوية الثقافية الوطنية من محتواها مع ضعف سلطة الدولة في الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه، وهو ما يؤدي لخطر وجود حروب اهلية بين ابناء البلد الواحد وتمزيق الهوية الثقافية الوطنية وتمرد جماعات عديدة على الدولة (**احمد علي، غالب، 2018، ص.102**).

يبرز اليوم في القارة الافريقية ايضا مفهوم تماهي الحدود الذي جاء في سياق ظهور العولمة ليشكل خاصية مميزة للفضاء الافريقي، حيث يظهر هناك تناقض بين مفهوم الدولة السياسي مع تصور الامة الرمزي، بفعل عدم انسجام الحدود الموروثة عن مؤتمر برلين وسايكس بيكو الاستعمارية مع التعددية الاثنية والدينية العابرة للحدود، وهو ما طرح في مراحل لاحقة اشكالات سياسية وامنية متعددة (**بلال، لعيساني، 2016، ص.19**)، فمع التحولات التي شهدها النظام الدولي مطلع عقد التسعينات تزايد عدد الحروب الاهلية

في القارة الافريقية على غرار الصراعات الداخلية في كل من ليبيريا وسيراليون ورواندا ومالي والصومال (**احمد علي، غالب،2018 ،ص.102**).

2.3 ضعف الاندماج الوطني والجهوي والاقليمي في إفريقيا:

يمكن لمس ضعف الاندماج في افريقيا على مستويين:

- **على المستوى الوطني او المحلي**: غياب التمايز المؤسساتي الواضح داخل النظم السياسية الافريقية، وهو ما يفتح المجال امام سيطرة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعة والقضائية (**بلال، لعيساني، 2016، ص.21**).

هذا وتتميز مؤسسات الدولة في افريقيا بالخصائص التالية:

_ الشكلية، إذ لا علاقة بين اختصاصاتها المنصوص عليها في الدساتير واللوائح المنظمة لها وبين اختصاصاتها الفعلية، ولا علاقة أيضا بين الوظائف المنوطة بها رسميا والوظائف الحقيقية التي تضطلع بها، ومن ثم فإن فحص هذه الدساتير واللوائح لا يعين كثيرا في فهم العملية السياسية والإدارية.

_ الانتقالية وسرعة التغيير مما يصعب معه متابعتها لفترات طويلة.

_ مستوردة وبالتالي لا تعبر عن كل حقيقة اجتماعية أو سياسية محددة (عكس الأمر في البلدان التي نشأت فيها) (**ازمة الدولة في افريقيا، 2019، فقرة.2**).

- **على المستوى الجهوي والاقليمي**: تستمر الهشاشة والضعف وعدم فاعلية العمل الافريقي المشترك بسبب المشاكل والتوترات البينية، وكذلك تفشي العديد من التهديدات الامنية الجديدة كالارهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، وتبعية بعض النظم في افريقيا الى النظم الغربية كفرنسا وبريطانيا وهو ما أضعف العلاقات بين الدول الافريقية وعرقل مسارات التكامل الافريقي، فالدول الإفريقية حتى الآن معتمدة

اعتمادا عضويا على إحدى الدول الأوروبية على الأقل، فبالإضافة إلى الاعتمادية الثقافية والتقنية هناك استمرار بل ونمو في الاعتمادية الاقتصادية بين كلا الطرفين (**بلال، لعيساني، 2016، ص.21**).

3.3 مخاطر محاكاة الحداثة الغربية:

بعد الحرب العالمية الثانية اخذت الدول الاستعمارية في تسليم السلطة السياسية إلى النخب السياسية وحركات التحرر التي تحولت إلى أحزاب سياسية، وقامت بنقل تجارب مؤسسات أنظمتها الحكومية الى مستعمراتها وفيما بعد سارت الدولة الافريقية على النظام السياسي المعتمد في البلد الاوروبي الذي كان يستعمرها، ومثال ذلك البلدان التي كانت تستعمرها فرنسا كتجربة الاحزاب في السنغال والغابون وغيرهما، فالاستقلال الذي حظيت به الدول الافريقية لم يكن حقيقيا خاصة في ظل هيمنة النظم التعليمية الاوروبية في الاقطار الافريقية (**محمد، العقيد، 2009، ص.63**).

إن تجربة الديمقراطية التي اقامها الاستعمار في الدول الافريقية كانت تحمل عوامل الفشل في داخلها لهذا لم تنجح في التنظيم السياسي لشعوبها، او تحقيق الممارسة السياسية الرشيدة لحكامها، وهو ما ولد فيما بعد نموذجان للحكم في افريقيا هما الحكم السلطوي للحزب الواحد والدكتاتورية العسكرية (**محمد، العقيد، 2009، ص.63**).

ومنه استسلمت العديد من دول القارة الافريقية للحداثة الغربية وبالتالي ضياع الخصوصيات التاريخية للشعوب الافريقية التي تشكلت عبر فترات زمنية متعاقبة واصبحت جزء من انساقها الثقافية والاجتماعية، وأي محاولة لتجاوز هذه الخصائص يعتبر تشويه للواقع الافريقي، وقد اشتملت تجارب المحاكاة الافريقية للحداثة الغربية على اختزال كبير للرؤى المختلفة ومحاولة لفرض الرؤية الواحدة كما يفهمها رجال السلطة (**بلال، لعيساني، 2016، ص.22**).

كما ان العنف الذي ميز عملية محاكاة الحداثة الغربية في افريقيا وتقديمه كخيار وحيد للمجتمع هو احد مصادر العنف الذي تفجر فيما بعد بصور اكثر دراماتيكية، فالعنف السياسي مثلا في افريقيا قد اتخذ اشكال متعددة بدءا بعمليات منع الرأي العام من ابداء رأيه، الى منع التعددية السياسية مرورا بأشكال القمع والتعذيب والاعتقال التعسفي وإبادة الاقليات، وهي كلها ممارسات متناقضة مع جوهر الحداثة الغربية (**بلال، لعيساني،2016، ص.23**).

4.3 تأثير التهديدات الأمنية اللاتماثلية في افريقيا والانتقال من عسكرة المجتمع إلى تنمية الأمن:

تعتبر عملية بناء الدولة الافريقية صعبة جدا لانها تتطلب نوع من الاستقرار الامني خاصة في ظل وجود العديد من التهديدات التي تعرقل هذا البناء، وذلك من اجل الوصول لدولة القانون والخروج من ازمات عديدة كأزمات التنمية السياسية مثلا (**عبد المومن، عبد العزيز،2020، ص.472**).

تشهد دول القارة الافريقية تنامي العديد من التهديدات الامنية الجديدة كتفشي ظاهرة الارهاب والجرائم المنظمة والهجرة المختلطة بأنواعها، وهو ما يولد عدم الاستقرار في القارة وبالتالي التأثير على عملية بناء الدولة الافريقية على المجال السياسي والامني والمجتمعي وعلى آدائها وفعالية اجهزتها من جهة، وعلى طبيعة علاقتها بالمجتمع والعالم الخارجي من جهة اخرى، من خلال عدم استكمال عملية البناء المؤسسي لها واهتزاز شرعيتها ككيان سياسي بالاضافة لحدوث تمردات على مستوى السلطة خاصة في ظل ضعف مؤسساتها على القيام باحتواء هذه التهديدات وتوفير الامن للافراد (**عبد المومن، عبد العزيز، 2020. ص.472**).

بالاضافة الى التدهور المستمر للاوضاع الامنية في الاقليم، خاصة منذ اندلاع الازمات والصراعات في كل من الكوت ديفوار، سيراليون، مالي وغيرها وما صاحبها من

انتشار للمجموعات الارهابية، وتنامي الفكر التطرفي وسهولة الوصول الى السلاح وتفشي كل انواع الجرائم، بالإضافة إلى مستويات الأمن الانساني كالأمن الصحي والبيئي والغذائي التي تكون شبه منعدمة في بعض الدول كالطوغو (**عبد المومن، عبد العزيز، 2020، ص ص.471–472**)، بينما يعد انتشار جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا خطيرا بقدرته على التمدد وتنفيذ عمليات اجرامية كسلسلة الهجمات والتفجيرات التي شهدتها المناطق الشمالية الشرقية من نيجيريا سنتي 2011 و2012 ("جماعة بوكو حرام"، 2015، فقرة، 9). وحتى في الدول المجاورة لنيجيريا كالنيجر وتشاد والكاميرون وهو ما أدى إلى هروب الآلاف من السكان في هذه الدول خوفا من خطر هذه الجماعات المتطرفة (**آدم، ابو باشال، 2019، فقرة1–2**).

ضف الى ذلك الاضطهاد الديني الذي يتعرض له بعض المواطنين في الدول الأفريقية، سواء نتيجة تفشي التطرف في الدول التي تعاني من الإرهاب، أو لأسباب أخرى، العنف والاستغلال والحروب الاهلية والامراض والمجاعات وآثار التغير المناخي كالجفاف والفيضانات (**حسام الدين عبد الحميد، عبد الهادي، 2013، ص.8**).

وبالتالي ادركت الدول الافريقية ضرورة تجاوز النظرة التقليدية للامن كمرادف للعسكرة واصلاح الامن وذلك بإعطاء ادوار اكبر للفاعلين الاجتماعيين من اجل احداث التغيرات اللازمة والضرورية في النظم الاجتماعية المولدة للعنف، وتركيز الجهود التنموية المتعلقة بمحاربة الفقر والمجاعة والمرض عبر تحسين نوعية الحياة، فالظروف الاجتماعية الصعبة قد تولد الصراعات الداخلية في بعض دول القارة وهو ما يفتح المجال لتغلغل الجماعات الارهابية وجماعات الجريمة المنظمة (**بلال، لعيساني، 2016، ص ص.23–24**).

ومنه هناك العديد من التحديات التي تواجه الدول الافريقية وتؤدي في كل مرة لفشل بناء الدولة فيها وتحول دون قيامها، على غرار التأثر السلبي بالعولمة واعتماد النموذج الغربي.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة وتأسيسا على ما سبق تناوله فيما يخص أزمة بناء الدولة في افريقيا: الواقع والرهانات، يمكن القول انه نتيجة للخصوصية التي تتميز بها الدول الافريقية وعجز الدولة عن القيام بمهامها في مقابل الانتماء القبلي، استفحلت العديد من التحديات التي حالت دون تحقيق بناء دولة افريقية ذات شرعية سياسية، وعليه تم الخروج بالنتائج التالية:

- لقد حظيت مسألة بناء الدولة في افريقيا باهتمام كبير طوال مرحلة ما بعد استقلال الدول الافريقية، اين برزت العديد من الجهود الافريقية من اجل بناء دولة موحدة تضم مختلف الاثنيات والعرقيات واللغات والاديان، وهو ما صعب من عملية البناء نظرا لتمتع الدولة الافريقية بتعدد اثني وثقافي وعرقي.
- نظرا لضعف مؤسسات الدولة الافريقية في تلبية الاحتياجات الاساسية لافرادها وتوفير الامن لهم وفي ظل ضعف هذه المؤسسات والاجهزة وعدم فعاليتها، برز دور القبيلة في القيام بهذه المسؤولية وهو ما عزز من الولاء والانتماء القبلي على حساب الولاء الوطني.
- تأثرت عملية بناء الدولة في افريقيا بما خلفه الاستعمار في القارة وبضعف الانتماء الوطني، الامر الذي أضعف سلطة الدولة وقلل من هيبتها وولد نظام حكم غير معترف به لا يستند الى شرعية سياسية والى معايير فعالة من اجل تبرير وجوده في النظام الدولي.
- التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وبروز ظاهرة العولمة أثرت بشكل جلي على عملية بناء الدولة في افريقيا، كتأثيرها على السيادة وعلى الجانب الاقتصادي لمختلف دول القارة وتفاقم حدة الصراعات والنزاعات خاصة الداخلية منها والمرتبطة بالاثنيات في العديد من الاقاليم الافريقية.
- لا يمكن اغفال العامل الخارجي المؤثر بالسلب على عملية بناء الدولة في افريقيا، فالواقع يبين ان العديد من دول القارة تتعامل في العديد من المجالات مع الدول الغربية في

مقابل ضعف التعاون والتكتل بينها، بالاضافة لخطورة التجربة الافريقية لمحاكاة الحداثة الغربية وما تفرزه هذه الاخيرة من مشاكل داخل القارة.

- تعاني دول القارة الافريقية من وجود العديد من التهديدات الامنية اللاتماثلية التي تفرض عليهم ضرورة مواجهتها من اجل استكمال عملية بناء الدولة الافريقية.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ. **الاطروحات الجامعية:**

1- مدوني، علي. (2014). قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الامن والاستقرار فيها. اطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

2- زواوي، نعيمة، (2014). الصراعات الاثنية والدينية في افريقيا: دراسة حالة نيجيريا. رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3.

ب. **المقالات العلمية:**

1- باه، عبده. (2018). الاثنية وادارة التنوع الاثني في افريقيا. **مجلة قراءات افريقية**، (36)، 2-4.

2- دراجي، هشام ومرزاق، امينة. (2018). متطلبات اعادة بناء الدولة في افريقيا: نقاشات نظرية. **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، (2)، 274-275.

3- عبد المومن، عبد العزيز. (2020). انعكاسات التهديدات الامنية الجديدة على منطقة غرب افريقيا. **مجلة دراسات انسانية واجتماعية**، 9(2)، 471-472.

4- العقيد، محمد. (2009). الاحزاب السياسية في افريقيا: النشأة، التكوين، الواقع والمستقبل. **مجلة قراءات افريقية**. (4)، 62-67.

5- غازلي، عبد الحليم. (2014). الاهتمام الدولي بظاهرة الدول الفاشلة في افريقيا بين التنظير والممارسة. **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، (2)، 42-43.

6- غالب، علي احمد. (2018). مستقبل السيادة الوطنية في افريقيا: نماذج مختارة . **مجلة تحولات**، (2)، 98-102.

7- لعيساني، بلال. (2016). التهديدات الامنية الجديدة ومأزق بناء الدولة الوطنية في افريقيا. **مجلة البحوث السياسية والادارية**. 1(9)، 20-24.

8- المختار، محمد. الاستثمار في افريقيا آمال وتحديات. **مجلة قراءات افريقية**. (4)، 9.

ج. اعمال ملتقى:

1- محمد آدم ،كلبو. (2006). التواصل والتداخل في افريقيا. ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر العلمي بجامعة افريقيا العالمية السودان، الخرطوم.

د. المراجع الالكترونية:

1- أبو باشال، آدم. (2019). "بوكو حرام تتسبب في تهجير 3,3 ملايين بأربع دول افريقية". https://www.aa.com.tr

2- حسام الدين عبد الحميد،عبد الهادي. (2013)."نزوح السكان وأثره على الوحدة الوطنية". https://www.khartoumspace.uofk.edu.com

3- "ازمة الدولة في افريقيا". (2019). https://www.politics-dz.com

4- "جماعة بوكو حرام". (2015). https://www.aljazeera-net.cdn.ampprojet.or

ثانيا: باللغة الانجليزية:

A.- **Web links**:

1- Blakkemore, Erin.(2019). ”Race and ethnicity:How are they different?”. https://www.nationalgeographic.com

2- “what is globalization and how has the globel economy shaped the united states?”.(2019). https://www.piie.com